خبراء الإطفاء:

طفاية الحريق تساوى قيمة المنشأة العقارية وما تحتويه

تأمين المنازل ضد الحرائق.. يحافظ على رؤوس الأموال والأرواح

□ كتب – أيمن أنور

طالب خبراء الإطفاء والأمن الصناعى بضرورة توفير التأمين الكامل للمنشآت العقارية والمنازل مؤكدين أن نظام الإطفاء وطفاية الحريق تساوى قيمة المنشأة العقارية أو المنزل بكل ما يحتويه من ممتلكات ومقتنيات فضلاً عن أنه يساوى روح الإنسان عند نشوب أى حريق.

قالوا إنه فى ظل استمرارية توصيل الغاز الطبيعى للمنازل فإن احتمال حدوث أزمات وحرائق يتزايد بدرجة كبيرة مما يتطلب وجود نظام إطفاء فى كل منزل أو طفاية حريق على الأقل من أجل المحافظة على سلامة هذه المنازل وقاطنيها مع ضرورة توافر الوعى بسبل الدفاع المدنى وكيفية استخدام هذه الأجهزة باتقان أكدوا أن طفاية الحريق تعد من أكثر نظم الإطفاء المناسبة للوحدات السكنية لأنها تناسب مساحة الوحدة وتصلح لإطفاء العديد من أنواع الحرائق سواء الناتجة عن الغاز الطبيعى أو المساس الكهربائى كشفوا أن اشتراطات الأمن السلامة أصبحت حبرا على ورق ولا يوجد تطبيق فعلى لها فى المنشآت العقارية بدليل أن القاهرة سجلت أعلى المدن عالمياً فى اشتعال الحرائق مؤكدين أن ملاك العقارات لا يقومون بتطبيق أنظمة تأمين المنشآت ضد الحرائق وهو ما يتسبب فى كوارث عديدة مطالبين بضرورة التحرك قبل تزايد الحرائق وحالات الكوارث كشفت شربين الدمرداش رئيس مجلس إدارة شركة ترداش لطفايات الحريق وعضو شعبة تجار أدوات الأمن الصناعى بغرفة القاهرة التجارية عن أن توصيل الغاز الطبيعى للمنازل يجب أن تصاحبه أنظمة إطفاء تحد من الكوارث التى يتسبب فيها تسرب الغاز وبالتالى تقليل الخسائر الناتجة عند حدوث حريق بسبب الغاز وقالت إن هذا المشروع يجب أن يصاحبه مشروع طفاية لكل منزل من أجل تامين المنشآت والأرواح ضد الحرائق حيث عند نشوب حريق فإن الطفاية تساوى روح إنسان وحياة بشر بالإضافة إلى الممتلكات والمقتنيات التى يحتويها المنزل وأكدت أنه في كل دول العالم يتم التأمين على المنشآت حيث فى بلجيكا تأمين حريق على المنشآت التعليمية والمنشآت الحكومية وفى ألمانيا تأمين الحريق على المبانى والمصانع.

أما فى ايسلاندا تأمين الحريق على المنازل الخاصة والمنشآت العامة.

وفى البرتغال تأمين الحريق على الوحدات السكنية والمشروعات العامة كذلك فى رومانيا تأمين جميع المنازل الخاصة.

– وفى كوريا تأمين الحريق على المشروعات الصناعية.

– وفى زائير والأرجنتين تأمين الحريق على المبانى بصفة عامة.

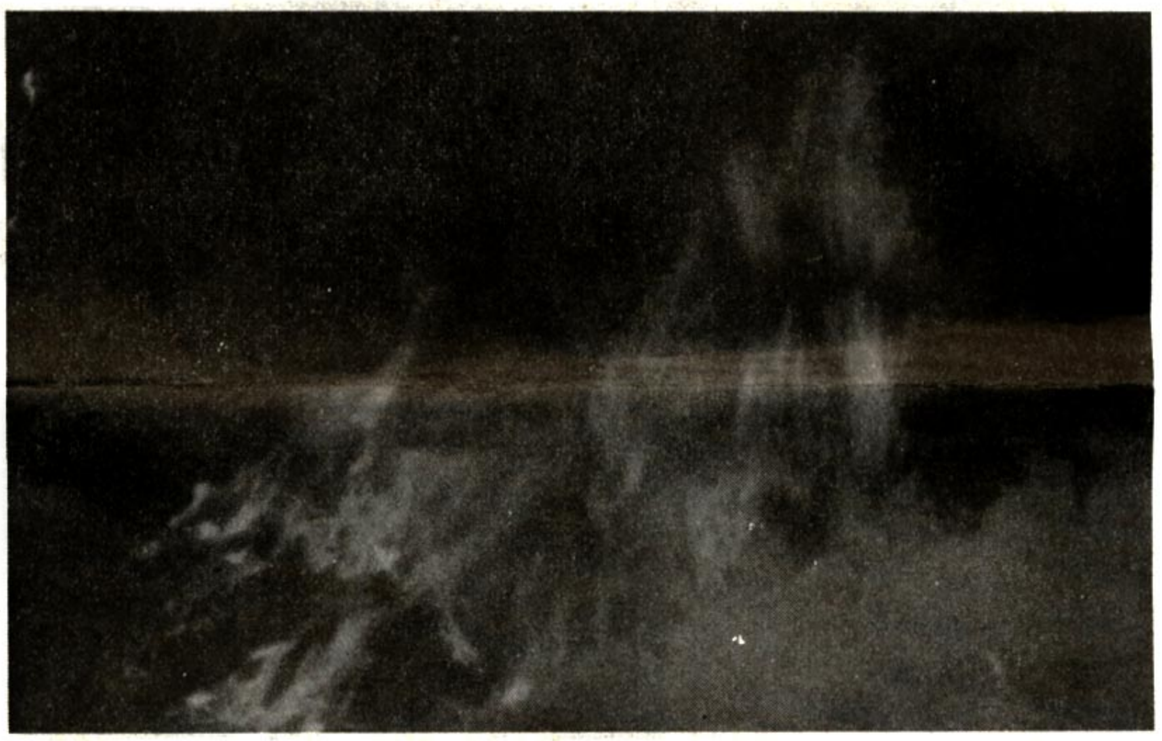

كل هذه التأمينات إجبارية تفرضها دول العالم النامى والمتقدم ونحن أيضاً ندعو إلى جعل تأمين المسئولية المدنية لأخطار الحريق إجبارياً لضمان حقوق جميع الأطراف، خاصة أن الوعى التأمينى فى مصر منخفض لذا فالأمر يتطلب سرعة إصدار القانون للتأمين الإجبارى من المسئولية المدنية على المتاجر والمصانع والمنشآت التجارية وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية ويمكن ذلك من خلال وثيقة حماية الأسرة ومسكنها وهى متوافرة لدى شركات التأمين بالسوق المصرية وقسطها مناسب حيث إنها تغطى العديد من الأخطاء المهمة والضرورية.

وقال السيد أزمان رئيس شعبة تجار الإطفاء بغرفة القاهرة التجارية ولقد فزعت عندما علمت أن الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق قد جاء متأخرا عن الكود الإماراتى بنحو عشرين عاما وجاء خالياً من تأمين كل من المساكن بصفة عامة ومد وصلات الغاز للمساكن بصفة خاصة.

أضافت أنه لو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بدول الاتحاد الأوروبى وغيره فى دول أخرى وحتى قبل قيامه فى دول مثل ألمانيا – البرتغال – رومانيا – الدول الإسكندنا فية – أيسلندا – بلجيكا – كوريا – الأرجنتين – زائير وكثير من الدول العربية أكدت أن هذه الدول ألزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمبانى والمنشآت الحكومية وجميع المبانى الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازى من وصلات الغاز واسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المبانى ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوافرة لدى شركات التأمين المصرية حيث إنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأمينى الوطنى ويسمح له أن يؤدى دوره الوطنى فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعاية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها فى تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

وتساءلت

– هل وصلات الغاز مغطاة تأمينياً؟

ويتم تعويض المواطنين عما يلحق بهم من ضرر فى الأرواح والممتلكات؟

وأضاف على الجانب الآخر هناك دول عربية مثل دبى وقطر والبحرين قد سبقتنا بأن ألزمت بوجود جهاز إطفاء فى كل مسكن تأميناً له وللغير من خطر الحريق الذي قد ينتقل من مسكن لآخر أبعد من المتسبب الأصلى الذى قد يشوبه الإهمال فى التعامل مع النار بصورة غير آمنة كما هو الحال فى أغلب الحوادث ليطل الأبرياء ناشراً الخطر من مكان لآخر.

وأشار أن مصر تشهد حالياً معدلات متزايدة لتوصيل الغاز الطبيعى إلى المساكن، وما يصاحب ذلك من ارتفاع لمعدلات أخطار الحرائق والتى تبدأ أغلبها من المطبخ، وتشير الدلائل إلى الاتجاه لزيادة معدلات التركيب. إلا أن هذا التوسع فى استخدامات الغاز الطبيعى يحمل تزايداً فى مخاطر الحريق يفوق بمراحل خطر احتمال انفجار أنابيب البوتاجاز نتيجة للمخاطر الناجمة عن احتمالات حدوث تسرب أو كسر فى توصيلاته والتى تتفاقم فى حالات وقوع الزلازل أو حوادث انهيار المبانى بما يؤدى إلى تعدد مصادر الحرائق فى خلال فترة زمنية محدودة بما يفوق إمكانات المواجهة، فضلاً عن أن السيطرة على حوادث التسرب داخل المساكن والتى قد تنتج عن كسر العداد أو التوصيلات الداخلية – تخرج عادة عن نطاق قدرة شاغلى المسكن تعددت أسباب الحرائق والنتيجة واحدة وهى خسائر فى الأرواح والممتلكات.

وأضاف محمد شريف نائب رئيس شعبة العدد والآلات بغرفة القاهرة التجارية أنه لا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى 10٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون، هذا بجانب الأثر المهم من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة مؤكداً أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة.

أخيرا وليس أخرا فقد بات واضحا أن الاستمرار فى مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل رغم ما يحيوه من مطلب حضارى وتنموى إلا أنه لا يمكن الاستمرار فى غيبة توفير وسيلة إطفاء بكل منزل يتزامن مع تركيب تلك الوصلات حبذا وأن انتشار الحرائق فى وجود شبكات غاز مشحونة من شأنه أن يسرع من انتشار الحرائق بما يصعب من إمكانية السطرة عليها فى الوقت المثالى بما قد يهدد بكوارث قومية.

وتحقيقاً لمبدأ دفع الضرر قبل الضرر قبل جلب المنفعة فهناك حاجة ماسة وضرورة ملحة للنظر فى إجراءآت الأمن والسلامة والاشتراطات الوقائية من أجل تأمين مناطق استخدام الغاز فى ظل نواحى القصور الحالية، وكذا لتخفيف العبء على إدارات الدفاع المدنى المحلية والمركزية.